

مقابل تنفيذ البنية التحتية ومشروعات الإسكان بالمدن الجديدة

المجتمعات العمرانية تسدد 5.5 مليار جنيه مستحقات للمقاولين

الهيئة دفعت للشركات ما يقارب 42 مليار جنيه من يناير لسبتمبر

في الصعيد، وبلغت قيمة عقود المقاولات التي اعتمدها في مطلع العام الماضي للاستثمار في العاصمة الإدارية الجديدة فقط، نحو 200 مليار جنيه.

وتستهدف الهيئة خلال العام المالي الحالي تحقيق إيرادات بقيمة 76 مليار جنيه، وذلك جراء بيع الأراضي وتحصيل الأقساط من المطورين وأيضاً المبيعات الخاصة بالوحدات التي تعمل على تنفيذها بمختلف المشروعات التي تعمل عليها في المدن الجديدة، ما يزيد بنحو 5 مليارات جنيه عن الموازنة المخصصة للهيئة من قبل وزارة المالية للالتحاق على المرافق والمشروعات الاستثمارية.

وتتوزع إيرادات العام المالي الحالي على 35 مليار جنيه من مقدمات حجز أراضي التخصيص الفوري، والتي تمثل 20% من إجمالي سعر الأرض، أو عائدات بيع أراضي الأفراد سواء إسكان اجتماعي ومنتج وأكتر تميزاً، بالإضافة إلى 20 مليار جنيه من أقساط الأراضي الاستثمارية المخصصة للشركات أو مشروعات الشراكة مع المطورين.

كما تتضمن الإيرادات 21 مليار جنيه من أقساط وحدات مشروع «دار مصر» لإسكان متوسطي الدخل، ومبيعات الوحدات السكنية في المشروعات التي تعمل عليها الهيئة بالعاصمة الإدارية والمنصورة الجديدة والعلمين الجديدة، والتي تتولى شركة سيتي إيدج للتطوير العقاري تسويقها للهيئة.

وتصل قيمة الإنفاق على الشق الاستثماري في الموازنة الجديدة للهيئة المجتمعات العمرانية إلى نحو 8 مليارات جنيه، سيتم توجيهها مباشرة إلى المشروعات السكنية التي تعمل عليها الهيئة.

مازن حسن:
ملتزمون بالسداد في المواعيد المتفق عليها في العقود

أجهزة المدن تتولى متابعة التنفيذ وتوريد الفواتير للهيئة لسدادها

هيئة المجتمعات العمرانية في العاصمة الإدارية الجديدة، وذلك لتسريع وتيرة التنفيذ وفق الخطة التي وضعتها الهيئة، ويتضمن ذلك الانتهاء من الأحياء السكنية المملوكة للهيئة وتنفيذ مشروعات البنية التحتية. وتعمل هيئة المجتمعات العمرانية على عدة مشروعات عملاقة في كل من العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين الجديدة والمنصورة الجديدة، إلى جانب توسعات مدينة 6 أكتوبر وحداق أكتوبر والشيخ زايد والمدن الجديدة



الدكتور مازن حسن مدير الشؤون المالية والإدارية بهيئة المجتمعات العمرانية

الجمهورية، وبما يتناسب مع خطة التسويع العمراني التي تم إقرارها وخاصة في مدن الجيل الرابع، لافتاً إلى أن الجداول الزمنية لأعمال التنفيذ يتم متابعتها بدقة من قبل أجهزة المدن من خلال الزيارات الدورية التي يقوم بها رؤساء الأجهزة ومسؤولو الهيئة. وتابع أن الهيئة تسعى لاستغلال مواردها المالية في تنفيذ المشروعات بمدن الجيل الرابع التي تعمل عليها، مشيراً إلى أن عائدات الشريحة الأولى من السندات ستوجه لمشروعات

المالية والإدارية بالهيئة لنشرة حابي، إن الهيئة ملتزمة تماماً بسداد مستحقات المقاولين في المواعيد المتفق عليها، وبحسب الإيرادات التي يتم تحصيلها، وما يتوافر من سيولة، مشيراً إلى أن الهيئة تراعي صرف تلك المستحقات بما يساعد الشركات على مواصلة العمل ودفع الالتزامات الواجبة عليها سواء للعمال أو المعدادات. وأضاف أن المشروعات التي تتولى شركات المقاولات تنفيذها تتوزع على مختلف مناطق

القيمة الشهرية المسددة تتراوح بين 4 و6 مليارات جنيه وفق السيولة المتوفرة

وتتوزع تلك القيمة بواقع 18 مليار جنيه مقدمات للأراضي التي تم بيعها بنظام التخصيص الفوري، و13 مليار جنيه أقساط على المطورين وشركات الاستثمار العقاري، على أن يتم توجيه القيمة المحصلة إلى المشروعات التي تتولى الهيئة تنفيذها في العاصمة الإدارية الجديدة والعلمين والمنصورة الجديتين ومشروعات الإسكان الاجتماعي والمتميز والأكثر تميزاً. وقال الدكتور مازن حسن، مدير الشؤون

بكر بهجت

سدد هيئة المجتمعات العمرانية لشركات المقاولات التي تتولى تنفيذ مشروعات لها نحو 5.5 مليار جنيه خلال الشهر الماضي، وذلك بما يتناسب مع الفواتير الواردة من أجهزة المدن الجديدة والتي تتولى المتابعة والإشراف على تلك المشروعات، وفق مصادر بالهيئة، مشيرة إلى أن متوسط القيمة التي يتم سدادها شهرياً تتراوح بين 4 و6 مليارات جنيه. وأضافت المصادر في تصريحاتها لنشرة حابي الصادرة عن بوابة حابي جورتال، أن سداد الالتزامات الخاصة بالمقاولين يتم حصرها مع بداية كل شهر، ويتم تحديد القيمة التي سيتم دفعها وفق الإيرادات المالية الخاصة بالأراضي والأقساط، مشيرة إلى أن الهيئة سددت منذ بداية العام وحتى الشهر الماضي ما يقارب نحو 42 مليار جنيه.

ولفتت المصادر إلى أن تلك المشروعات التي يجري تنفيذها تأتي ضمن خطة وزارة الإسكان للتوسع في المدن الجديدة، والتي تشمل الطرق والكباري ومحطات الكهرباء والمياه، وأيضاً مشروعات الإسكان التابعة للهيئة سواء الاستثماري أو الإسكان المتوسط ومحديوي الدخل. وموخرًا كشفت نشرة حابي أن قيمة الإيرادات التي حصلت عليها هيئة المجتمعات العمرانية من أقساط الأراضي ومقدمات الحجز خلال العام المالي المنتهية بلغت نحو 31 مليار جنيه، وتخطط الهيئة لزيادتها خلال العام المالي الحالي إلى 35 مليار جنيه.

د. إبراهيم عشماوي رئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية:

5 بنوك في مكاتب السجل التجاري ومشاركة في عمليات التطوير

القائمة تضم بنك مصر والتجاري الدولي والقاهرة والإسكندرية وأبوظبي التجاري

فاروق يوسف

3 مكاتب جديدة خلال العام الجاري.. وإتمام الميكنة لفرع الجمهورية كافة خلال ثلاث سنوات

كشفت الدكتور إبراهيم عشماوي، رئيس جهاز تنمية التجارة الداخلية، ومساعد أول وزير التوطين لشؤون التجارة والاستثمار، عن تواجد 5 بنوك في مكاتب السجل التجاري كافة بأبواب الجمهورية، وهي: بنك مصر، والبنك التجاري الدولي، والقاهرة، والإسكندرية، وأبوظبي التجاري.

وأضاف عشماوي في تصريحات لنشرة حابي، أن الجهاز أطلق حتى الآن 7 مكاتب للسجل التجاري في شكلها الجديد، خاصة بعد إجراء عمليات التطوير والميكنة، كان آخرها في محافظة السويس، ومن المقرر افتتاح 3 مقرات جديدة خلال العام الجاري ليصبح إجمالي ما تم تطويره 10 فروع.

وأكد، أن موازنة الجهاز والوزارة لن تتكفل سوى اللبيل للقيام بعمليات التطوير، لافتاً إلى أنه من المستهدف الانتهاء من تطوير مكاتب السجل التجاري كافة بالجمهورية خلال 3 سنوات. وأشار إلى أن مشاركة القطاع المصرفي ستكون بمثابة قيمة مضافة للخدمات المقدمة كافة، كما ستسهل إنشاء منظومة الرقم القومي للمنشآت التجارية.

وأوضح عشماوي في تصريحات سابقة أن السجل الموحد سيتيح للقطاع المصرفي من خلال قاعدة البيانات إمكانية عمل دراسات وتقارير حول اقتصاد السوق مع إمكانية زيادة عدد العملاء الذين يتم التعامل معهم حيث يوفر السجل التجاري معلومات وبيانات عن نشاط المؤسسة وروؤس أموال الشركات والمساهمين ومكان نشاط المؤسسة وطبيعة النشاط، خاصة أنه يوجد أكثر من 35 طبيعة نشاط. وأضاف عشماوي، أنه وفقاً للسجل

وزير المالية:

إطلاق المرحلة الثانية من مشروع بناء وتشغيل ألف مدرسة بالمشاركة مع القطاع الخاص

الأولوية لتحفيز الاستثمار في النقل والطاقة والصناعة

إلى أن الاقتصاد المصري الوحيد الذي احتفظ بثقة المستثمرين بالمنطقة حيث تم تثبيت التقييم السيادي والتصنيف الائتماني لمصر مع نظرة مستقبلية مستقرة للاقتصاد المصري؛ مما يعد إنجازاً مهماً لمصر، نالت به ثقة الاستثمار الدولي.

وأشار وزير المالية إلى استقرار أسعار السلع الأساسية، وتحقيق مستوى قياسي للتضخم عند 4.2% بنهاية يونيو 2020 مقابل 8% بنهاية يونيو 2019، موضحاً أن مصر استطاعت خفض العجز الكلي للناتج المحلي إلى 7.9% العام المالي الماضي مقابل 8.2% عام 2018/2019، إضافة إلى تحقيق فائض أولي من الناتج المحلي بمقدار 1.8% بنهاية يونيو 2020، رغم التداعيات السلبية لجائحة «كورونا»، وخفض نسبة الدين للناتج المحلي لتصل إلى 87% بنهاية يونيو 2020 مقابل 90.4% في يونيو 2019، و108% في يونيو 2017.

وأكد أحمد كجوك، نائب الوزير للسياسات المالية والتطوير المؤسسي، أن استراتيجية إدارة الدين العام في مصر تركزت على تنوع مصادر التمويل، وإطالة عمر الدين، وخفض أعبائه، لافتاً إلى أن السندات الخضراء التي طرحتها مصر شهدت إقبالاً كبيراً من المستثمرين الأجانب ليس فقط في السوق الأولية بل أيضاً في السوق الثانوية.



أحمد كجوك نائب الوزير للسياسات المالية والتطوير المؤسسي



محمد معيط وزير المالية

كان عليه في العام المالي 2017/2018، حيث بلغ 9.6% بنهاية يونيو 2020. وأضاف معيط أن مصر، الدولة الوحيدة بالشرق الأوسط وأفريقيا التي احتفظت بثقة جميع مؤسسات التقييم العالمية الثلاثة: «ستاندرد آند بورز» و«موديز» و«فيتش» خلال فترة من أصعب الفترات التي شهدتها الاقتصاد العالمي في ظل جائحة «كورونا»، لافتاً

بنظام المشاركة مع القطاع الخاص، بما يخلق أنماطاً جديدة من التعلم، تمي ملكات الابتكار والإبداع والبحث العلمي لدى الطلاب. وقال الوزير إن مصر نجحت في الحفاظ على معدل نمو 3.6% في ظل أزمة «كورونا»، بينما تراجعت غالبية مستويات النمو لمعظم الدول، ولم يتجاوز معدل البطالة المستوى الذي

حابي

قال الدكتور محمد معيط وزير المالية، إن المؤسسات العالمية خاصة البنك الدولي، وصندوق النقد، والبنك الأوروبي للتنمية أشادت بصلابة الاقتصاد المصري في مواجهة تحديات جائحة كورونا التي أثرت سلبياً على اقتصادات العالم.

جاء ذلك خلال ثلاثة لقاءات شارك بها الوزير عبر تقنية «الفيديو كونفرانس» أحدها مع قيادات بنك «HSBC»، والآخر مع قيادات «ستاندرد تشار ترد بنك»، والثالث مع المستثمرين الأجانب، وتظمه بنك «أوف أمريكا» ضمن اجتماعات «الخريف» لصندوق النقد الدولي.

وأكد الوزير أن أولويات الحكومة تتمثل في تحفيز الاستثمارات بقطاعات النقل والغاز الطبيعي والبتروك والطاقة المتجددة، والصناعة، وتشجيع الصادرات، ومساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وتعزيز دور القطاع الخاص في عملية التنمية بما يسهم في توفير فرص عمل جديدة والحد من البطالة.

وأوضح وزير المالية أنه سيتم، اعتباراً من الأحد المقبل، إطلاق المرحلة الثانية من المشروع القومي لبناء وتشغيل ألف مدرسة متميزة للغات بعد قيدهم بالسجل التجاري.

مبيعات المؤسسات تمتص مكاسب النصف الأول من أكتوبر وتراجع بالبورصة أسفل 11200 نقطة

السياسي يوجه بتقديم التسهيلات الممكنة للحصول على المجمعات الصناعية الجديدة

وفيات كورونا في أوروبا تتخطى 250 ألفاً وقيود جديدة لحد من الموجة الثانية

برايم فينتك تطلق اندورس لخدمات التأجير التمويلي والتخصيم والتمويل الاستهلاكي

رئيس الوزراء: 135 مليار جنيه استثمارات لتحلية المياه حتى عام 2030

أهم الأخبار اضغط على العناوين

we SPACE
تطبق الشروط والأحكام

MAX
1TB باقة جديدة تصل إلى 200 Mbps للترنيت الأرضي

دلوكتي في مصر
مافيش باقة أكبر وأسرع من

قبل أي حد

we

we